

Distr.: General
16 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الثامنة والخمسون

فيينا، ٩-١٧ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات

وتوصيات الهيئات الفرعية التابعة للجنة

تعزيز التعاون الدولي لدعم الجهود المبذولة في غرب أفريقيا من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات تقرير المدير التنفيذي

ملخص

يبين هذا التقرير، المقدم بناءً على قرار لجنة المخدرات ١٦/٥٦ المعنون "تعزيز التعاون الدولي لدعم الجهود المبذولة في غرب أفريقيا من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات"، الخطوات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) من أجل تنفيذ ذلك القرار. وعلى وجه الخصوص، شجعت اللجنة، في القرار ١٦/٥٦، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مواصلة تنفيذ خطة العمل الإقليمية الخاصة بها من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا (٢٠٠٨-٢٠١٥)، وطلبت من المكتب أن يعزز دعمه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تلك الجهود من خلال برنامج الإقليمي لغرب أفريقيا (٢٠١٠-٢٠١٤). ويقدم هذا التقرير لمحة عن الأنشطة المتعلقة بالسياسات والتعبئة وجمع الأموال والتنسيق وإقامة الشراكات والتعاون التقني التي يضطلع بها المكتب دعماً لتنفيذ خطة العمل الإقليمية الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منذ آذار/مارس ٢٠١٣، ولا سيما في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات كما يقدم التقرير توصيات بشأن سبل المضي قدماً.

* E/CN.7/2015/1

280115 V.14-08382 (A)



أولاً - مقدمة

١ - أُعدَّ هذا التقرير بناءً على قرار لجنة المخدرات ١٦/٥٦ المعنون "تعزيز التعاون الدولي لدعم الجهود المبذولة في غرب أفريقيا من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات". وفي ذلك القرار، استذكرت اللجنة قرارها ١٨/٥١ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ الذي دُعيت فيه الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى تكثيف جهودها لدعم دول غرب أفريقيا الأكثر تضرراً من مشكلة الاتجار بالمخدرات، وقرارها ١٤/٥٤ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ بشأن تدابير دعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية والقرار ٩/٥٥ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢، المتخذ على سبيل المتابعة. وفي القرار ١٦/٥٦، أعربت لجنة المخدرات عن نيتها مواصلة مواكبة وتعزيز جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمجتمع الدولي تماشياً ومبدأً المسؤولية المشتركة.

٢ - وعلى وجه الخصوص، اعتمد القرار ١٦/٥٦ في سياق تجديد التزام قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بأداء دورهما في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. واعتمد مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المعني بمكافحة المخدرات خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات (٢٠١٣-٢٠١٧) في دورته الخامسة التي عُقدت في أديس أبابا في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأقر مؤتمر الوزراء بالتقدم الذي أحرزته الدول الأفريقية في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وعادت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دورتها العادية الثانية والأربعين، المعقودة في ياموسوكرو يومي ٢٧ و٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، تأكيد التزامها السياسي بخطة العمل الإقليمية من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا ومددت فترتها لغاية عام ٢٠١٥.^(١)

٣ - واعتمد القرار ١٦/٥٦ بُعيد إصدار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمكتب للوثيقة المعنونة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا: تقييم للمخاطر، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ في أبيدجان، كوت ديفوار، على هامش اجتماع مجلس الوساطة والأمن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي سبق الدورة العادية الثانية والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكان الغرض من هذا

(١) تم إقرار خطة العمل الإقليمية الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الدورة العادية الثالثة والخمسين لقمة رؤساء الدول والحكومات في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

التقييم هو زيادة المعرفة كمّاً ونوعاً بالجريمة المنظّمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا، من أجل تحديد الأولويات والأدوات الفعّالة على نحو أفضل بهدف مكافحتها. وقد بيّنت الوثيقة أنّ تدفّق الكوكابين ظلّ يشكلّ خطراً كبيراً يهدّد استقرار غرب أفريقيا، وأنّ إنتاج الميثامفيتامين قد صار مصدر قلق متزايد في المنطقة وأنّ أيّ تدابير تصدّد ذات مصداقية ستستلزم تعزيز التعاون الدولي.

٤- وشجّعت لجنة المخدّرات في قرارها ١٦/٥٦ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مواصلة تنفيذ خطة العمل الإقليمية الخاصة بالجماعة وطلبت إلى المكتب أن يوفّر دعماً متزايداً لتلك الجهود عن طريق برنامج الإقليمي لغرب أفريقيا. ودعت اللجنة المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، إلى تقديم مزيد من المساعدة في تنفيذ خطة العمل الإقليمية الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللبرنامج الإقليمي للمكتب وإلى مواصلة الجهود وتكثيفها بهدف خفض عرض المخدّرات والطلب عليها غير المشروعين، تماشياً ومبدأ المسؤولية المشتركة. وحثّت اللجنة الدول الأعضاء على توطيد التعاون فيما بينها، وشدّدت على الحاجة إلى تعزيز التعاون عبر الوطني فيما بين أجهزة إنفاذ القانون وتبادل المعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة، ولا سيما في غرب أفريقيا. ودُعي المكتب إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية، عند الطلب، للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولدولها الأعضاء في هذه المجالات.

٥- كما طلبت لجنة المخدّرات، في قرارها ١٦/٥٦، إلى المدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدّرات والجريمة أن يقدّم إليها، في دورتها الثامنة والخمسين، تقريراً عن تنفيذ القرار. لذلك يسلّط هذا التقرير الضوء على الأنشطة التي اضطلع بها المكتب منذ آذار/مارس ٢٠١٣ دعماً لتنفيذ خطة العمل الإقليمية الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتماشياً والأهداف المحدّدة في القرار ١٦/٥٦، ركّزت هذه الأنشطة على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرات السلطات الوطنية لهذه الغاية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل المكتب أيضاً تنسيق أنشطته مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛ وإقامة الشراكات وتعزيزها؛ وتوفير استجابة متكاملة لمشكلة الاتّجار بالمخدّرات وتعاطيها، وفقاً للإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدّرات العالمية، اللذين اعتمدا أثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدّرات المنعقدة يومي ١١ و١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ وأقرّتهما الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٦٤ المؤرّخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ثانياً - أحدث الاتجاهات في مجال المخدرات في غرب أفريقيا

٦- في شباط/فبراير ٢٠١٣، خلصت الوثيقة المعنونة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا: تقييم للمخاطر إلى أنه على الرغم من أن تدفق الكوكايين عبر غرب أفريقيا شهد فيما يبدو تراجعاً من ذروتها التي سُجّلت في عام ٢٠٠٧ وهي ٤٧ طنّاً إلى ما يناهز ١٨ طنّاً، فإن قيمة هذه الكمية تُقدَّر بنحو ١,٢٥ بليون دولار في أسواق الحملة الأوروبية، وتوفّر عائدات ضخمة لعصابات الجريمة المنظمة تتجاوز بكثير الميزانيات المرصودة للأمن القومي في كثير من دول غرب أفريقيا. كما شدّد المنشور على أن إنتاج الميثامفيتامين في المنطقة لا يزال يشكّل مصدر قلق متزايد مع اكتشاف خمسة مختبرات في نيجيريا فيما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣. كما سُجّلت زيادة واضحة في كمية الهيروين الذي يعبر غرب أفريقيا باتجاه أوروبا، حيث يهرّب معظمه عبر رحلات جوية تجارية. وفيما يتعلق بجانب الطلب، فإن من الآثار الجانبية للاتجار بالمخدرات في المنطقة أن غرب أفريقيا أصبح فيما يبدو يشهد زيادة في استهلاك المخدرات، خاصة القنب والكوكايين والهيروين والمنشطات الأمفيتامينية، التي صارت تشكّل خطراً على الصحة والسلامة العامة. وقد يصل عدد متعاطي الكوكايين إلى ٢,٥ مليون في غرب أفريقيا ووسطها، معظمهم في غرب أفريقيا، استناداً إلى تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٤.

٧- وتشير البيانات التي جُمعت منذ صدور وثيقة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا: تقييم للمخاطر، إلى أن استنتاجاتها بقيت صالحة إلى حدّ بعيد. ولا يزال الاتجار بالكوكايين مصدر قلق كبير. ويبدو أن أساليب النقل قد تطوّرت منذ عام ٢٠١٢، بزيادة كمية الكوكايين المضبوطة في المطارات وتراجع في ضبطيات الكوكايين في الموانئ، وتُعزى تلك الزيادة على الأرجح إلى زيادة الرحلات الجوية المباشرة وغير المباشرة بين البرازيل وغرب أفريقيا. وسُجّلت أهمّ ضبطية لتهرب الكوكايين جواً منذ آذار/مارس ٢٠١٣ في غرب أفريقيا في مطار كوتونو، بنن، في أيار/مايو ٢٠١٤. وألقي القبض على أربعة سعاة نيجيريين بحيازتهم ٤٨ كيلوغراماً من الكوكايين وهم في طريقهم من البرازيل إلى نيجيريا. كما ضبطت السلطات المغربية كميات كبيرة من الكوكايين المنقول عبر رحلات جوية تجارية من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا، ومنها على الخصوص ٧٥ كيلوغراماً من الكوكايين ضبطت في مطار الدار البيضاء بالمغرب في آذار/مارس ٢٠١٣. غير أن الضبطيات التي أبلغ عنها في الموانئ منذ آذار/مارس ٢٠١٣ تدلّ في الغالب على أن وسيلة النقل هذه لا يزال يستخدمها المتجرون بالكوكايين: وعلى وجه الخصوص، ضبطت كمية ٢٠٠ كيلوغرام من الكوكايين في حاوية في مرفأ تيما هاربور في غانا في كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٣؛ كما ضُبطت كمية ٥٦ كيلوغراماً من الكوكايين مخبأة في حاوية في مرفأ كوتونو في بنن في آب/أغسطس ٢٠١٤؛ وضُبطت كمية ٥٠٠ كيلوغرام من الكوكايين منقولة في قارب صغير من البرازيل إلى جزيرة ساو فينشنتي في الرأس الأخضر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٨- وفيما يتعلق بالاتجار بالهيروين، واصلت البلدان في خليج غينيا الإبلاغ عن ضبطيات منتظمة في المطارات الدولية، ولا سيما في مطار لاغوس بنيجيريا ومطار أكرا. وكانت المخدرات تُعبّر أساساً من بلدان الخليج العربي وشرق أفريقيا وغرب آسيا. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٣، لم تُضبط أي كمية من الهيروين منقولة بحراً في غرب أفريقيا. غير أنه ضُبطت كمية ٥٨ كيلوغراماً من الهيروين في مرفأ كاراتشي، باكستان، وهي موجهة إلى نيجيريا عبر بنن، وهو ما يطابق البيانات السابقة التي تشير إلى أن بنن صارت تُستخدم كبلد عبور للهيروين الموجه إلى نيجيريا. كما أبلغت الوحدة المشتركة لمراقبة الموانئ في باكستان المكتب بضبط كميات أخرى من الهيروين في مرفأ باكستان وهي موجهة إلى غرب أفريقيا، خاصة بنن وغانا.

٩- وأخيراً، تشير البيانات التي جُمعت منذ آذار/مارس ٢٠١٣ إلى أن إنتاج المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها ظلّ مصدر قلق في غرب أفريقيا، حيث أبلغت سلطات مكافحة المخدرات في المنطقة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعدد متزايد من ضبطيات الميثامفيتامين. وأبلغ عن القيام بانتظام بإلقاء القبض على سعاة ينقلون الميثامفيتامين عبر رحلات جوية، ولا سيما في بنن وغانا ونيجيريا وتوغو. وفي عام ٢٠١٣، ضُبط ما يناهز ١ ٣٧٠ كيلوغراماً من المنشطات الأمفيتامينية في غرب أفريقيا، ممّا يمثل زيادة بنسبة ٤٨٠ في المائة تقريباً مقارنة بعام ٢٠١٢. وضُبط أكثر من ٩٠ في المائة من هذه الكمية في كوت ديفوار. واعترضت السلطات في بواكي، كوت ديفوار، ما مجموعه ١ ٢٥٠ كيلوغراماً من الأمفيتامين في ٢٠١٣، ممّا يوحي بوجود مخبرات إنتاج للمنشطات الأمفيتامينية في البلد. وفيما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٤، ضُبط ما مجموعه ٦٧ كيلوغراماً من الميثامفيتامين في مطار لاغوس الدولي، كما أفادت المنظمة العالمية للجمارك في إطار مشروع الاتصالات بين المطارات، في حين ضُبطت كمية ٢٢٦ كيلوغراماً من الإيفيدرين واردة من الصين في مطار كوتونو، بنن. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ضُبطت في مطار جوهانسبورغ الدولي في جنوب أفريقيا كمية تناهز ٢٠٠ كيلوغرام من الميثامفيتامين واردة من بنن.

ثالثاً - أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجالات السياسات العامة والتعبئة وحشد الأموال

ألف - الدعم السياسي

١٠ - يواصل المكتب تقديم الدعم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إعداد خطة عملها الإقليمية الجديدة التي ستحدّد الأولويات لمواجهة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة عبر الوطنية وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، ولذلك فهي ستشكّل إطاراً استراتيجياً مهماً لتنفيذ ولايات المكتب في المنطقة. وقد بدأ إعداد خطة العمل الإقليمية الجديدة الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الاجتماع العاشر للجنة التنسيق المشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات التابعة للدول الأعضاء في الجماعة، الذي انعقد في كوتونو، بنن، من ٢٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وحُدّدت المجالات المواضيعية التي ستضمّنها خطة العمل الإقليمية كما يلي: (أ) التزام سياسي قوي من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما فيه تخصيص الدول الأعضاء في الجماعة لميزانيات وطنية ملائمة؛ و(ب) فعالية إنفاذ القانون والتعاون الوطني والإقليمي في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة؛ و(ج) وجود نظم للعدالة الجنائية كافية وملائمة وفعّالة؛ و(د) خفض الطلب على نحو فعّال ومستدام من خلال الوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج من الإدمان للمخدرات وإعادة التأهيل؛ و(هـ) نظام مستدام مخصّص لبيانات صالحة وموثوقة بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة وتعاطي المخدرات. وعلى هذا الأساس، شارك المكتب في وضع الإطار المنطقي لخطة العمل الإقليمية الجديدة الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال اجتماع خبراء الجماعة في أبوجا من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤. ويجري أيضاً إعداد برنامج إقليمي جديد للمكتب يغطي الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ لكي يجسّد الأهداف المحدّثة.

باء - جهود التعبئة وحشد الأموال

١١ - منذ آذار/مارس ٢٠١٣، نظّم المكتب عدداً من الأحداث للتعبئة وحشد الأموال وشارك فيها، دعماً لخطة العمل الإقليمية الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبرنامج الإقليمي للمكتب.

١٢ - واشترك المدير التنفيذي للمكتب مع الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في رئاسة

اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى للجهات المانحة بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة في غرب أفريقيا، عُقد في أبيدجان، كوت ديفوار، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وشكّل هذا الحدث فرصة للمجتمع الدولي لكي يجدّد دعمه، بما فيه الدعم المالي، لخطة العمل الإقليمية الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٣- وأثناء اجتماع نظّمته الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، قدّم المدير التنفيذي إحاطة إعلامية بشأن أنشطة المكتب في غرب أفريقيا، وسلّط الضوء على المسؤولية المشتركة التي تقع على عاتق الدول الأعضاء في مواجهة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة عبر الوطنية والفساد وغسل الأموال والإرهاب في المنطقة. وفي هذه المناسبة، قدّم تقرير الأمين العام بشأن الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل،^(٢) الذي أعدّه المكتب وإدارة الشؤون السياسية بموجب البيان الرئاسي لمجلس الأمن المعتمد في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢. واشتمل التقرير على توصيات مفصّلة بشأن التصديّ للجريمة المنظّمة والاتجار بالمخدرات، وهي مسألة ينبغي أن يُنظر إليها كجزء من الجهود المتكاملة التي تبذل من أجل غرب أفريقيا وتشمل الأمن والتنمية والحوكمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

١٤- كما نظّم المكتب أنشطة محدّدة لحشد الموارد، دعماً لمبادرة ساحل غرب أفريقيا، وهي جهد مشترك بين كلٍّ من المكتب وإدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بعث المدير التنفيذي للمكتب، بالاشتراك مع الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون برسالة إلى الدول الأعضاء يناشدها فيها مواصلة تقديم الدعم لوحدة مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في البلد. وأقرّ أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والدولي بأنّ هذه الوحدة، التي أنشئت في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، بالغة الأهمية لضمان تعزيز السلام والأمن في سيراليون بعد انتهاء ولاية المكتب المتكامل لبناء السلام في سيراليون في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤. وعُقد مؤتمر مانحين رفيع المستوى في نيويورك في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤، بالاستفادة من الزخم الذي اكتسبته مبادرة ساحل غرب أفريقيا من الاعتراف الواسع بجداها في سيراليون والاهتمام المتجدّد الذي أعرب عنه في إطار هذه المبادرة على أعلى مستوى سياسي في كوت ديفوار

(٢) S/2013/359.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ خلال اجتماع المائدة المستديرة المشار إليه أعلاه. وقد نظّم المكتبُ هذا الحدث بالتنسيق مع شركاء آخرين في مبادرة ساحل غرب أفريقيا، ونجح الحدث في زيادة تعزيز صورة المبادرة وحشد دعم مانحين جدد.

١٥- وقام المدير التنفيذي ببعثة مشتركة إلى مالي مع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، يومي ٨ و٩ تموز/يوليه ٢٠١٤. ونظراً إلى تجدد عمل المكتب في مالي في حزيران/يونيه ٢٠١٤، شكّلت البعثة فرصة سانحة للتشديد على الأولوية التي توليها الأمم المتحدة للأمن في هذا البلد، كما حصلت في الوقت نفسه على التزام متجدد من السلطات الوطنية على أعلى مستوى بخطة العمل الإقليمية الخاصة بالجماعة الاقتصادية وعززت تعاون المكتب مع المانحين والشركاء.

١٦- وبفضل دعم الشركاء الإقليميين والدوليين، حشد المكتب ما يناهز ٣١ مليون دولار في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ لصالح غرب أفريقيا، مما يمثل زيادة ملحوظة مقارنة بالأعوام السابقة. ويُمكن أن يُعزى هذا الاتجاه الإيجابي إلى تنفيذ استراتيجية جديدة لحشد الموارد تركز على المبادرات المتكاملة ذات النطاق الجغرافي الواسع. وأُتبع هذا النهج خصوصاً خلال اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى للمانحين الذي عُقد في أبيدجان، كوت ديفوار، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والذي سلط الضوء على خطة العمل الإقليمية الخاصة بالجماعة ومساهمة المكتب في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة الإقليمية لمنطقة الساحل ومبادرة ساحل غرب أفريقيا واستراتيجية خليج غينيا لمكافحة الجريمة البحرية. وقد أُتسعت دائرة المانحين لغرب أفريقيا (بمَن فيهم المساهمون في إطار مشاريع عالمية) منذ آذار/مارس ٢٠١٣، وهي تشمل الآن أستراليا والنمسا والبرازيل والرأس الأخضر وكندا وكوت ديفوار والدانمرك وفرنسا وألمانيا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وليختنشتاين ولوكسمبورغ وموناكو وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي وصندوق الأهداف الإنمائية للألفية وصندوق بناء السلام وصندوق منظمة الدول المصدرة للنفط للتنمية الدولية. وحُشد القسط الكبير من الأموال للبرامج الفرعية التي ينفذها البرنامج الإقليمي التابع للمكتب في مجال مكافحة الجريمة المنظّمة والاتجار غير المشروع والإرهاب (حوالي ٢٢ مليون دولار) وبناء نظم العدالة والتراثة (حوالي ٧ ملايين من الدولارات). غير أنه تبين أنّ حشد الموارد من المانحين لصالح البرنامج الفرعي المتعلق بتحسين الوقاية من المخدرات والصحة وبرنامج إذكاء الوعي والبحوث أمرٌ أصعب منالاً (جُمع لكل منها الآن أقلُّ من مليون دولار). وينطبق الأمر ذاته على البرامج المتكاملة الوطنية. وحصلت نيجيريا على

ما يناهز ١٢٠ مليون دولار من الاتحاد الأوروبي حتى نهاية عام ٢٠١٢ بهدف تمويل ثلاثة مشاريع وطنية كبيرة عنوانها "التصدّي للمخدرات والجريمة المنظّمة ذات الصلة".

رابعاً - التنسيق والشراكات

ألف - التعاون والتنسيق مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة

١٧- واصل المكتب، في إطار جهوده الرامية إلى دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها في التصدي لمشكلة المخدرات، دعمه لتعزيز التنسيق والتعاون في ما بين وكالات الأمم المتحدة. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٣، كان التطور المهم في هذا الصدد هو مساهمة المكتب في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل التي طلب مجلس الأمن من الأمين العام وضعها بموجب قراره ٢٠٥٦ (٢٠١٢). وأقرّ مجلس الأمن في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ الاستراتيجية المتكاملة التي تشمل ركائز تتعلق بالأمن والحوكمة والقدرة على الصمود. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، أصبح السيد هيروي غوييري سيلاسيه مبعوثاً خاصاً للأمين العام إلى منطقة الساحل، خلفاً للسيد رومانو برودي، وكُلف بمهمة تنسيق جهود تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة. وقد حدّد المكتب أولويات مساهمته في هذا الجهد المبذول على نطاق الأمم المتحدة. ويشارك المكتب في رئاسة الفريق العامل المعني بالأمن في إطار الاستراتيجية المتكاملة وهو عضو في الفريق العامل المعني بالحوكمة. ويسعى المكتب إلى المشاركة بأكبر قدر ممكن من الفعالية في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة بعد أن شارك بنشاط في وضعها، وتحقيقاً لهذه الغاية، أعدّ مساهمته في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تركز على بناء القدرات في مجال العدالة الجنائية من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظّمة والإرهاب والفساد على نحو متكامل. واعتمدت الدول المعنية (الجزائر وبوركينا فاسو وتشاد وليبيا ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر) هذه الوثيقة على المستوى التقني في واغادوغو يوم ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ولا تزال عملية الإقرار السياسي جارية وقد وقّع على هذه الوثيقة وزراء من جميع البلدان المشاركة تقريباً.

١٨- وواصل المكتب مشاركته الفعّالة في الجهود المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة الأخرى في غرب أفريقيا. وأعلن في عام ٢٠١٢ عن استحداث مركز التنسيق العالمي لأنشطة الشرطة والقضاء والإصلاحات، بقيادة مشتركة بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على سدّ ثغرات القدرات المدنية المهمة في فترة ما بعد انتهاء النزاعات. وشارك المكتب في بعثة قام بها مركز التنسيق العالمي إلى غينيا من

٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، ورَكَزَت على التقييم والبرمجة في مجال العدالة. كما شارك المكتب في بعثة تقييم قام بها مركز التنسيق العالمي إلى مالي من ٦ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٤. وتمثلت نتائج هذه البعثة في صياغة خطة على مستوى قطاع العدالة حيث سُلِّط الضوء على الحاجة إلى مواجهة الجريمة المنظَّمة واستثمار خبرات المكتب لذلك الغرض. وعلاوة على ذلك، ظل المكتب عضواً ناشطاً في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن التي أنشئت في عام ٢٠٠٧ بهدف تعزيز نهج متكامل وشمولي ومتسق للأمم المتحدة في هذا المجال. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٣، شارك المكتب في أنشطة فرقة العمل في غينيا وغينيا-بيساو وسيراليون، ولا سيما فيما يتعلق بمبادرة ساحل غرب أفريقيا. وفي الفترة الممتدة من ٣ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، شارك المكتب في بعثة التقييم الاستراتيجي المشتركة بين الوكالات الموفدة إلى غينيا-بيساو لإجراء استعراض شامل لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا-بيساو من أجل ضمان تماشيها والأولويات التي حددها الحكومة الجديدة، كما طلب مجلس الأمن في قراره ٢١٥٧ (٢٠١٤). ووضعت اللمسات الأخيرة على تقرير بعثة التقييم الاستراتيجية وسيُدمج في تقرير الأمين العام الذي سيقدمه وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٥٧ (٢٠١٤).

١٩- وظلَّ التنسيق المشترك بين الوكالات على المستوى القطري أيضاً هدفاً مهماً من أهداف المكتب فيما يتعلق بوضع وتنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في غرب أفريقيا وجهود "توحيد الأداء" في بنن والرأس الأخضر وكوت ديفوار وغانا وغينيا وليبيريا ومالي وسيراليون وتوغو والمكاتب والبعثات المتكاملة الموجودة في المنطقة، ولا سيما مكتب عمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا-بيساو وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وبوجه خاص، سهَّلت عودة المكتب إلى العمل في مالي بفضل دعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وبغية ضمان التنسيق الكامل وإيجاد أوجه التآزر، وضع موظفو المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في مكاتب فرقة العمل المتخصصة المكترسة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظَّمة عبر الوطنية ضمن وحدة الشرطة في البعثة. وبناءً على هذه التجربة الإيجابية، فإنَّ فكرة إدماج الأهداف المحددة في ولايات البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام والإسهام بخبرة المكتب في هذه المجالات قد أخذت تحظى بالتأييد في أوساط المجتمع الدولي ويمكن أن تتحقق في بلدان أخرى. ويُجري المكتب اتصالات مع إدارة عمليات حفظ السلام من أجل وضع خطط مقبلة في هذا المجال.

٢٠ - إضافةً إلى ذلك، ما فتى التزام المكتب بالتنسيق فيما بين الوكالات في غرب أفريقيا يتجلى على مستوى المشاريع والبرامج من خلال عدد من الجهود المشتركة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مثل مبادرة ساحل غرب أفريقيا؛ والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات والمنظمة العالمية للحمارك؛ ومشروع الاتصالات بين المطارات المشترك بين المكتب والمنظمة العالمية للحمارك والإنتربول؛ والبرنامج المشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية بشأن العلاج من الارتهان للمخدرات ورعاية المرهقين.

باء- الشراكات

٢١ - يتعاون المكتب أيضاً مع مجموعة واسعة من الشركاء الإقليميين والدوليين في مواجهة مشكلة المخدرات في غرب أفريقيا. فبالإضافة إلى مشاركته المباشرة في تشغيل عمليات خطة العمل الإقليمية الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واصل مساهمته في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة المخدرات ٢٠١٣-٢٠١٧ التي توفر الإطار السياسي والاستراتيجي الشامل للتصدّي لتلك المشاكل على مستوى القارة. علاوة على ذلك، شارك المكتب في استراتيجيات الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية ومراقبة الحدود والأمن البحري، من أجل الاستفادة من النتائج التي تحققت في إطار مشروع مشترك بين المكتب ومفوضية الاتحاد الأفريقي (٢٠٠٩-٢٠١١) يهدف إلى دعم تنفيذ خطة العمل السابقة المنقحة بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ٢٠٠٧-٢٠١٢.

٢٢ - وكان الاتحاد الأوروبي أيضاً، وهو أهم مانح لبرنامج المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا، طرفاً فاعلاً رئيسياً في جهود التعبئة ووضع السياسات العامة والتنفيذ التي بذلها المجتمع الدولي بهدف التصدي لمشكلة المخدرات في غرب أفريقيا. وظلت الشراكة بين المكتب والاتحاد الأفريقي ناشطة خاصة في غرب أفريقيا. ونوقش التعاون خلال الاجتماعين السنويين التاسع والعاشر لكبار المسؤولين في المكتب والاتحاد الأفريقي، اللذين عُقدتا على التوالي في بروكسيل في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وفي فيينا في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ووردت مسألة تقديم الدعم لغرب أفريقيا أيضاً في جدول أعمال مأدبة الغداء التي نظمتها الرئاسة الليتوانية لمجلس الاتحاد الأوروبي في فيينا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وحضرها سفراء جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وسفير الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة في فيينا والمدير التنفيذي للمكتب. وكانت زيارة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل إلى فيينا في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ مناسبة أخرى لمزيد من التبادل المثمر للآراء مع المدير التنفيذي بشأن الإجراءات ذات الأولوية المزمع تنفيذها في منطقة الساحل. وفي

٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، حدّد المدير التنفيذي والعضو الجديد في مفوضية الاتحاد الأوروبي المسؤول عن التعاون والتنمية الدوليين التزامهما بالتعاون بين المكتب والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في غرب أفريقيا. وأخيراً، قام ممثلو المكتب لغرب أفريقيا ونيجيريا بسلسلة من الزيارات إلى بروكسيل بهدف تبادل الآراء مع نظرائهم في الاتحاد الأوروبي بشأن الدعم المشترك والمنسق في المنطقة.

٢٣- وواصل المكتب تفاعله مع المجتمع المدني على مستويات مختلفة في الجهود التي يبذلها من أجل مكافحة مشكلة المخدّرات في غرب أفريقيا، كما أوصى بذلك الأمين العام في تقريره المؤرّخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والاتّجار غير المشروع بالمخدّرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وعلى مستوى المشاريع، يتعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع المنظمات غير الحكومية الموجودة في الميدان. وعلى وجه الخصوص، "حصلت أربعة مشاريع، في ٢٠١٣ و ٢٠١٤، على منح صغيرة قُدّمت إلى منظمات غير حكومية في نيجيريا والسنغال وسيراليون، في إطار مبادرة الشباب العالمية للمكتب الرامية إلى تمكين الشباب من أداء دور نشط في مدارسهم ومجتمعاتهم والمجموعات الشبابية من أجل منع تعاطي مواد الإدمان. وفي إطار المشروع العالمي للوقاية من الأيدز وفيروسه وتقديم خدمات العلاج والرعاية والدعم للمصابين به ممن يتعاطون المخدّرات ومن نزلاء السجون، وهو مشروع مشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه، تعمل منظمات غير حكومية جاهدة على تعزيز العمل في هذا المجال في نيجيريا. وفي مجال إذكاء الوعي، نظّم المكتب بالتعاون مع منظمة دينية في نيجيريا حدثاً بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدّرات والاتّجار غير المشروع بها في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي ما يتعلق بالتعبئة والبحوث، شارك المدير التنفيذي، في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، في حدث جانبي بشأن الاتّجار بالمخدّرات واستهلاكها في غرب أفريقيا نظّمه الاتحاد الدولي المعني بسياسات المخدّرات ولجنة غرب أفريقيا المعنية بالمخدّرات على هامش الدورة السابعة والخمسين للجنة المخدّرات. وعُرضت في هذه المناسبة استنتاجات الوثيقة المعنونة *Not Just in Transit: Drugs, the State and Society in West Africa* "ليست مجرد منطقة عبور: المخدّرات والدولة والمجتمع في غرب أفريقيا"، وهو تقرير نشرته لجنة المخدّرات لغرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٤ وساهم فيه المكتب.

خامساً- أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها المكتب على الصعيدين الإقليمي والدولي دعماً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء

٢٤- يشكّل البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا الذي أنشأه المكتب، بالتشاور الكامل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء وشركائها، الإطار الاستراتيجي والبرنامجي لجميع الأنشطة التي يضطلع بها المكتب في المنطقة. واستناداً إلى البرامج الفرعية المواضيعية الأربعة، وبعد دمج الأهداف الإقليمية والوطنية، يوفر هذا البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا نهجاً شاملاً ومتوازناً في التعامل مع مشكلة المخدرات في غرب أفريقيا. ويجري إعداد برنامج إقليمي جديد للمكتب للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة ومن المفروض الانتهاء منه بحلول نهاية ٢٠١٥. وسيأخذ في الاعتبار الأولويات التي حددها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في خطة عملها الإقليمية الجديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، إلى جانب استنتاجات التقييم المستقل للبرنامج الإقليمي الحالي للمكتب الذي هو قيد الإعداد.

ألف- الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظّمة المتصلة به

٢٥- يُعتبر التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظّمة المرتبطة به هدفاً جوهرياً من أهداف البرنامج الإقليمي الحالي لغرب أفريقيا التابع للمكتب، ولا سيما البرنامج الفرعي لمكافحة الجريمة المنظّمة والاتجار غير المشروع والإرهاب، وبرنامج الفرعي لبناء نظم العدالة والتزاهة الذي يشدّد على دعم تعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية. وفي عام ٢٠١٢، دعا الأمين العام المكتب إلى ضمّ جهوده إلى جهود وكالات الأمم المتحدة الأخرى بهدف وضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وسنحت الفرصة للمكتب لكي يعيد تحديد أولوياته وتركيزها في المنطقة. وقام المكتب بصياغة مساهمته في الاستراتيجية المتكاملة حيث دعم إقامة نظم عدالة جنائية يسهل الوصول إليها وتتنسّم بالكفاءة والمساءلة في منطقة الساحل بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظّمة والإرهاب والفساد بطريقة متعددة التخصصات ومتكاملة. وشدّد عدد من التقارير البحثية، بما فيها تلك التي وضعها المكتب، على الصلات الوثيقة بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظّمة في منطقة الساحل. كما أقرّت هذه المساهمة، إضافة إلى سماحها بإدخال تعديلات على أولويات المكتب حسب الوضع الأمني المتغيّر بسرعة في منطقة الساحل، بالحاجة إلى تدابير تصدّ أقاليمية من خلال ضمّ بلدان غرب أفريقيا وشمالها في إطار مشترك واحد. وتركز الأنشطة في إطار مساهمة المكتب على بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، ولكن مع إشراك البلدان المجاورة، بما فيها الجزائر وليبيا والمغرب. وأصبحت هذه المساهمة مبادرة بارزة

من مبادرات المكتب في غرب أفريقيا، مما جعل الشركاء الوطنيين والدوليين يعترفون بالمكتب باعتباره طرفاً فاعلاً أساسياً في المنطقة وسمح له بأن يحشد المزيد من الدعم من المانحين وبأن يوفر الزخم لأنشطته المتكاملة في المنطقة.

١- إنشاء أطر التعاون الإقليمي وتعزيزها

٢٦- إن توطيد التعاون الإقليمي والدولي هو الأولوية الرئيسية للمكتب في دعمه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء في مواجهة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظّمة المرتبطة به. وأُخذت خطوات ملموسة ومهمة منذ آذار/مارس ٢٠١٣ صوب إنشاء أطر تعاون إقليمي وتوطيدها.

٢٧- وأطلقت في أيار/مايو ٢٠١٣ في أبيدجان، كوت ديفوار، شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدّعين العامين من أجل مكافحة الجريمة المنظّمة بدعم من المكتب. والهدف من الشبكة هو تعزيز قدرات السلطات المركزية المسؤولة عن إعداد وتلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين المتعلقة بالجرائم الخطيرة والمنظّمة. وشاركت جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الشبكة التي تنسّق أيضاً مع الهيئات الإقليمية ذات الصلة مثل محكمة العدل المحلية التابعة للجماعة وجمعية المدّعين العامين في أفريقيا. وتسمح الاجتماعات، التي تعقد مرتين في السنة، للأعضاء بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمعلومات حول النظم القانونية الوطنية. كما توفر الشبكة التدريب العملي على التعاون القضائي. وانهقدت اجتماعات إقليمية في أبيدجان، كوت ديفوار، من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣؛ وفي برايا من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ وفي واغادوغو من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤. وأسفر عمل الشبكة عن نتائج ملموسة في تسهيل التعاون فيما بين الدول الأعضاء في قضايا محدّدة متعلقة بالجريمة المنظّمة عبر الوطنية وسمحت للبلدان بتحديد احتياجاتها من المساعدة.

٢٨- وتتألف المنصّة الإقليمية القضائية، التي أنشئت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بدعم من المكتب، من جهات وصل وطنية في كل من بور كينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال.^(٣) وواصلت القيام بأنشطة تهدف إلى تسهيل تسليم المطلوبين وتبادل المساعدة القانونية في الإقليم الفرعي من أجل مكافحة الجريمة المنظّمة ومنع الإرهاب. ومنذ آذار/مارس

(٣) أصبحت السنغال عضواً في المنصّة الإقليمية القضائية لبلدان الساحل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. أمّا تشاد فلها صفة مراقب في المنصّة.

٢٠١٣، عُقد اجتماع عام سنوي في نواكشوط من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وآخر في باماكو من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وأسوة بشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدّعين العامين، نجحت الشبكة في تعبئة بلدان الساحل وفي بناء قدراتها في مجال التعاون دون الإقليمي.

٢٩- وأُتفق على إنشاء شبكة مشتركة بين الوكالات في غرب أفريقيا لاسترداد الموجودات بدعم من المكتب خلال حلقة عمل إقليمية عُقدت في سالي، السنغال من ٢٤ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤، وأطلقت الشبكة رسمياً في المؤتمر الثاني للشبكة الذي عُقد في أكرا من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. واستناداً إلى خبرات شبكة "كامدن" المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات وشبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، توفر الشبكة المشورة والتوجيه إلى أعضائها عبر جهات وصل معيّنة، كما تدعم التدريب على مصادر الممتلكات وتشجّع على تبادل أفضل الممارسات وتسهّل طلبات التعاون العمليّ. وتوسعى الشبكة أيضاً إلى توطيد العلاقات غير الرسمية بين جهات الوصل بهدف تسهيل التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات.

٢- تقوية القدرات الوطنية من أجل التعاون الإقليمي والدولي

٣٠- واصل المكتب تقديم الدعم من أجل تقوية قدرات التعاون الإقليمي والدولي لدى مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة المحلية في مجال إنفاذ القانون والعدالة الجنائية في غرب أفريقيا من خلال عدد من المشاريع المترابطة.

٣١- وتمثّلت أولى الأنشطة التي نُفّذت تماشياً ومساهمةً المكتب في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة في منطقة الساحل في بعثات تقييم الاحتياجات وإقامة العلاقات مع الحكومات على مستوى العمل. وتماشياً والنهج المتعدّد التخصصات المتّبع في المساهمة، بدأ المكتب أيضاً بتقديم الدعم لبلدان الساحل وبعض الدول المجاورة لها في منع الإرهاب ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وفي مراقبة الحدود وخدمات العدالة الجنائية والأدلة الجنائية.

٣٢- ومنذ آذار/مارس ٢٠١٣، أحدثت مبادرة ساحل غرب أفريقيا تطوّرات استراتيجية مهمة وحقّقت نتائج عملياتية متزايدة. وجرى التشديد على بعدها الإقليمي. فقد كانت المساعدة حتى عام ٢٠١٣ تُقدّم في إطار مشاريع منفصلة في كل من غينيا - بيساو وليبيريا وسيراليون. لكن لجنة السياسات الرفيعة المستوى التابعة لمبادرة ساحل غرب أفريقيا اعتمدت، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نهجاً إقليمياً جديداً؛ وإضافة إلى السعي إلى إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة

عبر الوطنية وتشغيلها في البلدان المستفيدة، شدّدت مبادرة ساحل غرب أفريقيا أيضاً على أهمية التعاون الإقليمي فيما بين سلطات إنفاذ القانون. ومنذ ٢٠١٣، وُسِّعت المبادرة لتشمل كوت ديفوار. وتعمل وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية حالياً بشكل كامل في ليبيريا وسيراليون، وقامت بعدد من مبادرات التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينها. وحُقِّقت نتائج مهمة للغاية من حيث حالات القبض على الجناة وإدانتهم وضبطيات المخدّرات، بما فيها نتائج عمليات مشتركة. وعلى سبيل المثال، قامت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في سيراليون بدور أساسي في تعاون دولي أدّى إلى ضبط أكثر من ١٧ طنّاً من راتنج الحشيش في آذار/مارس ٢٠١٤. واعترف كثيرٌ من الشركاء الوطنيين والدوليين بالدور الهام الذي أدّته وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في سيراليون خلال المرحلة الانتقالية إثر إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وأبرز هذا الدور بنحو خاص رئيسُ المكتب خلال حفل الإغلاق في ٥ آذار/مارس ٢٠١٤. ونتيجة لتفشّي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، شكّل تعزيز وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية في كل من ليبيريا وسيراليون تحدياً كبيراً، ويأمل الشركاء في مبادرة ساحل غرب أفريقيا استئناف العمل في أبكر وقت ممكن. وفي كوت ديفوار، أحرز تقدّم مهم منذ أن دعت الحكومة إلى التنفيذ الفوري لمبادرة ساحل غرب أفريقيا في البلاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وبدعم من الشركاء في مبادرة ساحل غرب أفريقيا، اعتمدت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ مرسوم لإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في كوت ديفوار. وفي غينيا - بيساو، كان تنفيذ هذه المبادرة محدوداً بسبب صعوبة الوضع السياسي والأمني في البلد منذ انقلاب عام ٢٠١٢. وبعد الانتخابات العامة والرئاسية في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٤، يتواصل الشركاء في مبادرة ساحل غرب أفريقيا مع السلطات الجديدة في غينيا - بيساو من أجل المضي قدماً في المشروع. وعلى وجه الخصوص، بناءً على دعوة رئيس الوزراء ورئيس البرلمان، التقى ممثلو المكتب مع أعضاء البرلمان والحكومة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بهدف استئناف التعاون مع البلد في مجالات مكافحة الاتجار ومنع الفساد والإرهاب. وفي غينيا، وبالرغم من الالتزام بالتصدّي للجريمة المنظّمة الذي أعربت عنه السلطات الوطنية في مناسبات عدة، بما فيها خلال اجتماع بين الممثل الإقليمي للمكتب ورئيس غينيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تبين أنّ من الصعب بدء تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا نظراً لنقص التمويل وتفشّي فيروس إيبولا في الآونة الأخيرة.

٣٣ - وواصل المكتب، بدعم من الشركاء الدوليين، تقديم الدعم للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ودولها الأعضاء في مجالات مراقبة الحدود، ولا سيما في إطار مشروع برنامج مراقبة الحاويات ومشروع الاتصالات بين المطارات. وفي إطار برنامج مراقبة الحاويات، أنشئت

وحدات مشتركة متعدّدة الوكالات لمراقبة الموانئ في كل من بنن والرأس الأخضر وغانا والسنغال وتوغو، وتحقق مزيد من النتائج في ضبطيات المخدّرات. وبوجه خاص، منذ تصميم برنامج مراقبة الحاويات، ضُبط طن واحد من الكوكايين في غرب أفريقيا. والهدف من مشروع الاتصالات بين المطارات هو بناء قدرات لاعتراض تهريب المخدّرات في مطارات دولية مختارة في أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويُنشئ المشروع فرق عمل مشتركة معنية باعتراض المخدّرات في المطارات ويربطها بقواعد بيانات أجهزة إنفاذ القانون الدولية وبشبكات الاتصال لكي يسمح لها بتبادل المعلومات العملية في الوقت الحقيقي بهدف اعتراض أيّ شحنات غير مشروعة. وتعمل فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات حالياً في كلٍّ من بنن والرأس الأخضر وكوت ديفوار والجمهورية الدومينيكية وغانا ومالي ونيجيريا والسنغال وتوغو. وستُنشأ فرق عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات في كل من الكاميرون وغينيا - بيساو وجامايكا والنيجر وبنما في أوائل عام ٢٠١٥. ومن عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤، حصل ٤٦١ موظفاً على التدريب على برنامج الاتصالات بين المطارات وسُجّلت نتائج واعدة من حيث الضبطيات: ٤٥٤ كيلوغراماً من الكوكايين و٢٧٦ كيلوغراماً من القنب و٥٩ كيلوغراماً من الهيروين و١٨١ كيلوغراماً من الميثامفيتامين و١٣٩٦ كيلوغراماً من العقاقير المزوّرة. وضُبط ما مجموعه ١٩٦ شحنة وألقي القبض على ٢٢٨ شخصاً. وشهدت عملية كوكير-٤ (COCAIR IV)، التي نظمتها المنظمة العالمية للجمارك مع المكتب والإنتربول فيما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قيام التعاون بين فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات ووحدات إنفاذ القانون من ٢٧ دولة وأدّت إلى نتائج مهمة حيث ضُبط ٩٨ شحنةً بلغ مجموع كميتها ١٧٢٤ كيلوغراماً من المخدّرات غير المشروعة.

٣٤- وواصل المكتب تقديم المساعدة التقنية إلى عدة دول في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال برنامجه العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب. وفي عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، إضافة إلى إنشاء شبكة مشتركة بين الوكالات في غرب أفريقيا لاسترداد الموجودات، نُظّمت عدة أحداث لإذكاء الوعي والتدريب في المنطقة وأعدّ تقرير عن حجز ومصادرة وإدارة عائدات الجريمة في غرب أفريقيا، وشكّل هذا التقرير أساس حلقة العمل الإقليمية المشار إليها أعلاه والتي عقدت في سالي، السنغال، في آذار/مارس ٢٠١٤. إضافة إلى ذلك، قُدّمت مساعدة محدّدة للسنغال بهدف تعزيز قدرته على بذل جهود لاسترداد الموجودات، وذلك من خلال مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة ستار) المشتركة بين البنك الدولي والمكتب.

٣- دعم وضع الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها

٣٥- وُضِع البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا الخاص بالمكتب ليشمل الأهداف الإقليمية الواردة في البرامج الفرعية وكذلك في البرامج الوطنية المتكاملة التي تأخذ في الحسبان الوضع الخاص بكل بلد وتوفّر اللبنة لوضع البرامج الفرعية للبرنامج الإقليمي. وتُعَدُّ البرامج الوطنية المتكاملة أطراً إنمائية حكومية وُضِعَت بدعم من المكتب من خلال نهج تشاركي. وهي تغطي جميع المجالات المواضيعية التي يشملها البرنامج الإقليمي للمكتب. ومع أنه تبين أن من الصعوبة بمكان وضع البرامج الوطنية المتكاملة لجميع البلدان التي يشملها برنامج المكتب الإقليمي، خصوصاً وأن المانحين قد حدّدوا أولوياتهم فيما يتعلق بدعم الأنشطة الإقليمية، فإنّ المكتب نجح في مساعدة عدد من البلدان في غرب أفريقيا في وضع وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية. فقد حصلت نيجيريا على الدعم خلال وضعها لاستراتيجية وطنية لمكافحة المخدّرات. كما اعتُمدت البرامج الوطنية المتكاملة في كلٍّ من بوركينا فاسو والرأس الأخضر وغانا ومالي وتوغو في حين تحرز بنن تقدماً ملحوظاً صوب إنجاز برنامجها الوطني الاستراتيجي.

٣٦- واعُتُمد البرنامج الوطني المتكامل في مالي في شباط/فبراير ٢٠١٠. وقبل وقف البرنامج الوطني المتكامل بسبب نشوب النزاع في البلد في عام ٢٠١٢، حصلت مالي على هامش واسع من الدعم من المكتب في مجالات مراقبة الحدود ومنع الإرهاب ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والاستدلال الجنائي ومكافحة الاتجار بالأشخاص وخفض الطلب على المخدّرات. وتماشياً مع مساهمة المكتب في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وبفضل الدعم السياسي واللوجستي من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تمكّن المكتب من استئناف عمله في مالي منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وبدأ خبير في شؤون إنفاذ القانون والعدالة الجنائية يقدم الدعم للحكومة في مالي في إعادة هيكلة الخدمات الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدّرات. كما بدأ المكتب يقدّم التوجيه لكبار المسؤولين الإداريين في أجهزة إنفاذ القانون وبدعم بناء القدرات في مجال التحقيق في مسرح الجريمة وعلم الاستدلال الجنائي.

٣٧- كما دعم المكتب تنفيذ البرامج الوطنية المتكاملة في كلٍّ من توغو والرأس الأخضر في إطار مشاريع مكرّسة لهذا الغرض أُطلقت في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ على التوالي. وفي الرأس الأخضر، وُضِعَت خطة نزاهة لوزارة الداخلية، كما جرى تدريب الممارسين في نظام العدالة الجنائية وضباط إنفاذ القانون على مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب وتعزيز شرطة الجوار وإدارة التحقيقات في الجرائم والأدلة الجنائية والتحقيق في قضايا الاتجار

بالأشخاص وملاحقة المتورطين فيها قضائياً منذ آذار/مارس ٢٠١٣. ولعن ركزت جهود المكتب الأولية على تعزيز بناء القدرات في مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، فإن الأنشطة منذ عام ٢٠١٢ قد انصبّت أساساً على خفض الطلب على المخدرات.

٣٨- وبفضل الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي، هناك عدد من المشاريع الوطنية في نيجيريا قيد التنفيذ في إطار برنامج المكتب الإقليمي. وإضافة إلى المشاريع المحددة لمنع الفساد ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وتعزيز قطاع العدالة، نفذ المكتب مشروعاً متكاملاً يهدف إلى دعم الجهود التي تبذلها نيجيريا في مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها وفي كبح الجريمة المنظمة. وفي إطار هذا المشروع، ساعد المكتب لجنة مشتركة بين الوزارات لمراقبة المخدرات في نيجيريا على وضع خطة رئيسية وطنية لمراقبة المخدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، وهي تشكّل خارطة طريق لجميع الجهات الفاعلة المعنية بأنشطة الحد من عرض المخدرات وخفض الطلب عليها. وفي إطار هذا المشروع، أُجري تقييم مؤسسي لعمل الجهاز الوطني لإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات في نيجيريا. ويشكّل التقييم الأساس لبرنامج مدته اثني عشر شهراً يهدف إلى تعزيز الاستعمال الاستباقي للمعلومات الاستخباراتية والأساس لجهود تدريب واسع النطاق لضباط إنفاذ القانون.

باء- الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج متعاطيها وإعادة تأهيلهم

٣٩- على مدى السنوات القليلة الماضية، شكّل تعاطي المخدرات مصدر قلق متزايد في غرب أفريقيا. ومع زيادة الاتجار بالكوكاين في مجمل المنطقة وما نتج عنه من توافر للمخدرات غير المشروعة في الشوارع المحلية، نشأت أسواق جديدة للاستهلاك وبدأت تتوسّع. وتؤكد هذه الاتجاهات جدوى اتباع نهج متكامل حيال مشكلة المخدرات، من خلال التصديّ لجاني العرض والطلب في الوقت نفسه، كما نادى بذلك وثيقة الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وفي هذا السياق، يكرّس البرنامج الإقليمي للمكتب أحد برامج الفرعية الأربعة لتحسين الوقاية من المخدرات والصحة، في حين حافظت البرامج الوطنية المتكاملة والاستراتيجيات الوطنية على نهج متكامل وشملت مكوناً مهماً يتعلق بخفض الطلب على المخدرات. وقدّم المكتب الدعم لغرب أفريقيا في هذا المجال في إطار المشاريع الوطنية لكل من الرأس الأخضر ونيجيريا وتوغو وفي إطار المشاريع العالمية التالية: "العلاج من إدمان المخدرات وآثاره على الصحة" (ترينت-المرحلة الثانية)، و"برنامج العلاج من الارتهان للمخدرات ورعاية المرهّنين لها المشترك بين المكتب ومنظمة

الصحة العالمية"، و"خدمات الوقاية من الإصابة بالأيدز وفيروسه وعلاج المصابين به ورعايتهم وتقديم الدعم لهم في أوساط متعاطي المخدرات وفي السجون"، و"الوقاية من تعاطي المخدرات غير المشروع وعلاج الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات في أوساط الأطفال والمراهقين المعرضين للخطر".

٤٠ - وفي إطار مشروع تريتنت-المرحلة الثانية، أُجريت في عام ٢٠١٣ تقييمات سريعة لحالة تعاطي المخدرات وتدابير الوقاية والعلاج في جميع بلدان غرب أفريقيا. وسلّطت هذه التقييمات الضوء على النقص في البيانات الموثوقة المتعلقة بتعاطي المخدرات والخدمات المستندة إلى أدلة لعلاج الارتهان للمخدرات والرعاية ذات الصلة في المنطقة. ويستفاد من استنتاجات أخرى أنه، بالرغم من أن القَبَّ يستدعي أعلى طلب على العلاج، يسعى مرضى كثيرون إلى الحصول على العلاج أو يُرسلون لتلقي العلاج (أساساً في مستشفيات العلاج النفسي) عندما يكونون قد أصيبوا باضطرابات شديدة مرتبطة بتعاطي المخدرات. وكشفت هذه الاستنتاجات عن الحاجة إلى خدمات علاج أسهل منالاً وإلى تعميم الفحص والتقييم والتدخل السريع في نظم الرعاية الصحية والاجتماعية في المنطقة.

٤١ - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ركّز البرنامج الوطني المتكامل في توغو على علاج الارتهان للمخدرات وعلى الوقاية من تعاطي المخدرات، حيث شمل أنشطة في مجالات الوقاية من المخدرات في النظام المدرسي وتوفير العلاج وإعادة التأهيل للمرتهنين للمخدرات. وأنشئ في شباط/فبراير ٢٠١٣ مركز مرجعي وطني لدراسة الإدمان ووحدة لعلاج الارتهان للمخدرات في جامعة لوميه. وقُدّم الدعم أيضاً لتطوير خدمات العلاج في مركز صحي في وسط توغو. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، أُجري تقييم لخدمات العلاج من تعاطي المخدرات في البلد بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات. ومن أجل التوعية بمخاطر تعاطي المخدرات في أوساط الشباب في لوميه، دُرّب خمسة وستون معلماً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ على العواقب الصحية لتعاطي المخدرات والوقاية من الإدمان في الأوساط المدرسية. ونُظمت في آذار/مارس ٢٠١٣ دورات لتدريب المدربين من المتخصصين المحترفين في مجال الصحة في توغو على المناهج المستندة إلى أدلة علمية بشأن تقديم العلاج من الارتهان للمخدرات ورعاية المرتهنين لها.

٤٢ - وفي نيجيريا، يدمج مشروع الخطة الرئيسية الوطنية لمراقبة المخدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ دمجاً كاملاً الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج متعاطيها وإعادة تأهيلهم ضمن استراتيجية أشمل تعالج مشكلة المخدرات. ويشتمل الدعم على أنشطة بناء القدرات لمراكز إعادة التأهيل النموذجية ومراكز التدريب الإقليمية على مكافحة المخدرات، وعلى تقييم

جميع مراكز الإرشاد بشأن مشكلة المخدّرات التابعة للجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدّرات وعلى تدريب المرشدين في الجهاز، وتقييم وتعزيز خدمات إعادة التأهيل التي تقدّم في السجون في نيجيريا. وتشتمل أيضاً على وضع استراتيجية لتقديم الدعم المباشر لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الوقاية من المخدّرات وعلاج متعاطيها ورعايتهم وعلى إنشاء نظام لتحسين جمع البيانات بصورة اعتيادية والإبلاغ عن حالات العلاج من إدمان المخدّرات وعلى وضع استراتيجيات رائدة مستندة إلى أدلة للوقاية من المخدّرات في المجتمعات المحلية والمدارس والأسر. كما نفّذ المكتب، من خلال مشروعه العالمي "خدمات الوقاية من الإصابة بالأيدز وفيروسه وعلاج المصابين به ورعايتهم وتقديم الدعم لهم في أوساط متعاطي المخدّرات وفي السجون"، أنشطة في نيجيريا مرتبطة أساساً بمجالات استعراض القوانين والسياسات وعمل المجتمع المدني وتدريب أجهزة إنفاذ القانون.

٤٣ - وتماشياً والأهداف المحدّدة في البرنامج الوطني المتكامل في الرأس الأخضر، أنشئ فريق تنسيق وطني واستهلت أنشطة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وقدّم المكتب الدعم من أجل صياغة مشروع نظام أساسي جديد للجنة الوطنية لتنسيق أنشطة مراقبة المخدّرات، وحُدّدت الأنشطة ذات الأولوية التي ستنفّذ في مجالات العلاج من تعاطي المخدّرات ورعاية متعاطيها بالتنسيق مع الحكومة. وقدّمت للحكومة في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٣ على التوالي دراستان استقصائيتان رائدتان، إحداهما بشأن انتشار تعاطي المؤثرات النفسانية بين عموم السكان وأخرى حول انتشار تعاطي المؤثرات النفسانية في المدارس الثانوية. وأنشأ المكتب والسلطات الوطنية لمكافحة المخدّرات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ مركزاً جامعاً نموذجياً في حيّ هسّ من أحياء برايا. وقدّم التدريب منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ على العلاج من تعاطي المخدّرات وإعادة إدماج متعاطيها في المجتمع لما يناهز ٣٠٠ مشارك (موظفون من منظمات أهلية وسجون وسجناء واختصاصيون في الصحة). وفي عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، نُظّمت أنشطة توعية في ليبيريا وسيراليون مثل مسيرات مناهضة للمخدّرات وخطابات وحوارات عامة وبرامج ثقافية وتوزيع مواد إعلانية، بالتنسيق الوثيق مع حكومة الرأس الأخضر احتفالاً باليوم الدولي لمكافحة المخدّرات.

٤٤ - وفي كوت ديفوار، قدّمت المساعدة لتنفيذ برنامج للفحص والتقييم والتدخل السريع وعلاج المرضى الخارجيين وإحالتهم إلى معهد الصحة العامة في أبيدجان، كوت ديفوار. وسيكون الحصول على هذه الخدمات مجانياً أو زهيد التكلفة للأشخاص الشديدي الفقر. كما استفاد اختصاصيون ممارسون في مجال الصحة في كوت ديفوار، في آب/أغسطس ٢٠١٤، من دورات تدريب للمدرّبين على النهج المستندة إلى أدلة علمية بشأن تقديم العلاج

من الارتهان للمخدّرات ورعاية المرهّنين. ويدعم المكتب ومنظمة الصحة العالمية أيضاً وضع مشروع قانون للعلاج كبديل للعقوبات الجنائية لفائدة الأشخاص المصابين باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدّرات الذين ارتكبوا جرائم غير عنيفة.

٤٥- وفي السنغال، أنشئ مرصد وطني لمراقبة المخدّرات بهدف جمع البيانات وتقدير الاحتياجات من العلاج، كما أنشئ أول مركز للعلاج من المخدّرات متخصص في علاج مدمني الهيروين. وفي سبيل دعم بناء القدرات في مجال علاج مدمني المخدّرات ورعايتهم، جرى تدريب أكثر من ٤٠ اختصاصياً في مجال الصحة، منهم أطباء ومحلّون نفسانيون وممرضات وصيدلانيون ومرشدون اجتماعيون من الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، كي يوفّروا التدريب لزملائهم على النهج المستندة إلى أدلة بشأن تقديم العلاج من الارتهان للمخدّرات ورعاية المرهّنين.

٤٦- وحصلت بلدان أخرى في المنطقة على دعم في مجال الوقاية من تعاطي المخدّرات وعلاج متعاطيها وإعادة تأهيلهم. وعلى وجه الخصوص، شارك أيضاً ممارسون مهنيون في مجال الصحة من بنن في دورات تدريب المدربين المشار إليها أعلاه التي عقدت في توغو في آذار/مارس ٢٠١٣، وقُدّم الدعم من أجل تطوير خدمات العلاج من تعاطي المخدّرات في كوتونو، بنن، وفي ولايتين أخريين من البلد. وفي ليبيريا، بدأ توفير خدمات العلاج من تعاطي المخدّرات للفتيات المراهقات مثل الفحص والتقييم وتنفيذ بروتوكولات العلاج النفسي الاجتماعي وخدمات العلاج للمرضى الخارجيين والمقيمين وخدمات المتابعة.

جيم - البحوث

٤٧- ساهم إصدار وثيقة "الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا: تقييم للمخاطر"، في تنفيذ البرنامج الفرعي "تعزيز الوعي والبحاث" من البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للمكتب. كما أنه، إضافة إلى الدراسات والتمارين الإحصائية والدراسات الاستقصائية بشأن غرب أفريقيا التي يجريها المكتب في إطار من عمليات مستمرة أوسع نطاقاً، بما في ذلك لأغراض التقارير العالمية السنوية مثل تقرير المخدّرات العالمي، جرى تنفيذ مشروع بحثي محدّد في غرب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠١٣ تحت إشراف باحث متخصص مقيم في داكار. وأهداف المشروع هي القيام ببحوث حول الاتجاهات والتهديدات الناشئة وآثار المخدّرات والجريمة وتعاطي المخدّرات في المنطقة، إضافة إلى بناء قدرات بلدان غرب أفريقيا لإجراء بحوث وتحليل بشأن المخدّرات والجريمة في المنطقة.

٤٨- وفي إطار هذا المشروع، أجريت بحوث حول المنشطات الأمفيتامينية في غرب أفريقيا لأغراض تقرير المكتب المعنون "التقييم العالمي للمخدرات الاصطناعية: المنشطات الأمفيتامينية والمواد النفسانية الجديدة"، الذي نُشر في أيار/مايو ٢٠١٤. وفي إطار إعداد تقرير حول المسالك الجنوبية للاتجار بالمواد الأفيونية، ركزت جهود بحثية على الصلات الرابطة بين بلدان غرب أفريقيا. وأُرسلت بعثات ميدانية إلى نيجيريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وإلى توغو وبنن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وغانا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ونفذت عدّة مشاريع بحثية أخرى مخصّصة لبلدان معيّنة، لا سيما حول الاتجار بالمخدرات في غينيا والجريمة المنظّمة في مالي.

٤٩- وبهدف تعزيز القدرات في بلدان غرب أفريقيا في مجال جمع البيانات وتحليلها، عقد المكتب حلقات عمل تدريبية في غينيا في آذار/مارس وآب/أغسطس ٢٠١٣ وفي السنغال في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وفي سيراليون في آب/أغسطس ٢٠١٣ وفي ليبيريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. كما ساعد المكتب الوكالات الوطنية المختصة في كلٍّ من كوت ديفوار وغانا وغينيا ومالي من أجل تحسين نوعية ووتيرة مشاركتها في دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستبيانات التقارير السنوية من خلال إنشاء صحيفة موحّدة لضبطيات المخدرات. ونتيجة لذلك، قدّم عدد قياسي من البلدان في غرب أفريقيا ووسطها وهو ١٧ بلداً بيانات إلى المكتب في ٢٠١٤ بشأن ضبطيات المخدرات وعدد المهرّبين الذين أُلقي عليهم القبض.

سادساً- التوصيات

٥٠- لعلّ لجنة المخدرات تؤدّ أن تنظر في:

- (أ) الاعتراف بالتقدّم المحرز في تنفيذ خطة العمل الإقليمية الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصديّ لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظّمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا (٢٠٠٨-٢٠١٥)، ولا سيما من خلال البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للمكتب؛
- (ب) حثّ الدول الأعضاء على كفالة تقديم مزيد من الدعم، بما فيه الدعم المالي، إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذه الجهود؛

- (ج) حثّ الدول الأعضاء على تكثيف جهودها للتصدّي للاتّجار غير المشروع بالمخدّرات والجريمة المنظّمة على جميع المستويات وعلى دعم التعاون الأقليمي على أساس المسؤولية العامة والمشاركة لمواجهة مشكلة المخدّرات العالمية؛
- (د) حثّ الدول الأعضاء على ضمان تخصيص الميزانيات الوطنية الملائمة للاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدّرات والجريمة تماشياً وخطّة العمل الإقليمية الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- (هـ) حثّ الدول الأعضاء، لا على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة فحسب، بل أيضاً على اتخاذ التدابير الملائمة من أجل تنفيذ الأحكام الواردة في هذه الصكوك؛
- (و) استرعى انتباه الدول الأعضاء إلى الحاجة إلى كفالة التنسيق الدولي والإقليمي والثنائي بهدف تعزيز فعالية تدابير التصدّي لمشكلة المخدّرات؛
- (ز) توجيه طلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة لوضع برنامج إقليمي جديد لغرب أفريقيا، مراعيًا تمام المراعاة الأولويات المنقّحة الواردة في خطّة العمل الإقليمية الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأتباع النهج الدولي والمتعدّد التخصصات والمتكامل الذي اعتمد في إطار البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا الذي وضعه المكتب لفترة ٢٠١٠-٢٠١٤؛
- (ح) حثّ الدول الأعضاء على زيادة جهودها في دعم المنطقة في مجال الوقاية من تعاطي المخدّرات ومن الأيدز وفيروسه وعلاج ضحاياهما في إطار جهود أشمل لمواجهة مشكلة المخدّرات العالمية، تماشياً والإعلان السياسي وخطّة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدّرات العالمية؛
- (ط) الاعتراف بالجهود الجماعية المهمة وبمساهمة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة في التصدّي للاتّجار بالمخدّرات.